من كتب الشرق والغرب

أصول النظام السياسى فى دول الشرق والغرب

الصحافى الأمريكى وليم هنرى تشمبرلن من أقدر الصحافيين فى العالم، إذا خاض قلمه فى أحد الموضوعات التى تفرضها عليه مهنته أخذ الحقائق مَن جذورها باحثاً منقباً فياضا فى غير دعاية لنفسه أو ترويج لسياسة بعينها، إنما هو يكتب ويؤلف للحقيقة فى ذاتها فتأتى كتابته موضوعية بقدر ما يتأتى للانسان أن ينأى عن العامل الاعتبارى.

وقد ألف كتابه «اليابان فوق ربوع آسيا» بعد أن قضى عامين متنقلا متقصياً فى أنحاء اليابان والصين ومنشوكو والفيليپين وغيرها من أقطار شرق آسيا، لموافاة مجلة «كرستيان سيانس مونيتور» بأخباره وأفكاره بصفته رئيساً لمراسليها فى طوكيو، فجاء الكتاب أصدق مرجع عن تلك الأقطار باعتراف المؤلف الصحافى الشهير «چون جنثر» فى كتابه «فى باطن آسيا» وغيره من المؤلفين.

ورأيت أن أوفق بين رغبتى فى نقل ذلك الكتاب النفيس إلى قراء العربية وبين رغبة هؤلاء القراء فى استيضاح ما نُمِى عن اليابان من قدرتها على استيعاب البواعث التى قامت عليها المدنية الغربية مع احتفاظها بأقدم تقاليدها الشرقية، لذلك رأيت أن أقتطف من منثور كتاب «اليابان فوق ربوع آسيا» ما يجيب على تساؤل القراء ومثار اهتمامهم.

*

فى موقف من مواقف الدعابة والتهكم، قال الفيلسوف الإيطالى «فيلفريدو پاريتو»:

«إن الأسود يحكمون الرجال بالتناوب مع الثعالب، فالأسود يقتحمون باب الحكم بالقوة السافرة، والثعالب يأخذونه بأسباب اللين وفن الدهاء، متذرعين بالقوانين تارة وبالتقاليد أو مقتضيات العرف تارة أخرى»

وهذا الرأى يمثل بالضبط حالة اليابان ؛ فالنضال الدائم بين أسود العسكرية وثعالب السياسة هو التفاعل الذى ينبعث منه توازن السلطات المترجحة بين بريق الذهب وصليل السيوف .

جل الزعامات العسكرية والبحرية فى اليابان سلالة متحدرة من أصول راسخة التقاليد عريقة المجد ، لها منذ القرون الوسطى هيبة شامخة وسلطان متغلغل فى السياسة المحلية والخارجية .

وأمام تلك القوة ذات البطش والجبروت تنهض قوة المال المكدس والثورة المنظمة ، يمثلها أرباب المال من وارثى صناعات وتجارات ومصارف ضخمة ، بناها أسلافهم الأقدمون ونمت جيلا بعد جيل ، فغمرت كل الأنحاء وتخللت الثنايا وأضحت بين الأخلاف تقليداً مقدساً أشبه بالدين منه بالدنيا .

آل « ميتسوى » مثل بارز للبيوتات المالية القديمة : استهلوا أعمالهم منذ ثلاثة قرون ، طالما عركوا فى أثنائها أزمات اقتصادية وسياسية فتغلبوا عليها ، وطالما اشتبكوا مع أرباب القوة فى معارك السياسة دون أن يكونوا الخاسرين ، وهم الآن أحد عشر فرعاً ينتخبون زعيمهم بقرار من مجلس الأسرة مرصود بشرط الكفاية وحدها دون الاعتبارات الأخرى . وحين يبلغ أحدهم سن الرشد عليه أن يقسم اليمين بالصيغة الآتية :

« إطاعة لتعاليم آبائنا ، وتدعيما لأصول بيتنا الخالد ، وإنجازاً لخطة التوسع فى المشروعات التى ورثناها عن أسلافنا ، أحلف يميناً صادقة أمام أرواح آبائنا المجيدة ، أنى أحترم التعاليم الموروثة فى دستور بيتنا ، وأسير عليها دون تحوير أو تبديل ، وهأنذا أوقع الآن بإمضائى فى حسرة هذه الأرواح النبيلة » .

أما أن الحرب سجال بين فريق الأسود والثعالب فذلك لأنهما كفتا ميزان تكمل إحداهما الأخرى ، الأسود فى حاجة دائمة إلى المال وصنع السلاح ، والثعالب فى حاجة دائمة إلى السواعد التى تحمى بضاعتهم وأموالهم فى البر والبحر وتفتح لهم الأسواق فى الخارج .

*

نشأ الدستور اليابانى سنة ١٨٨٩ على غرار الدستور البروسى ، قوامه برلمان ذو مجلسين ، أحدهما للنواب يقوم على أساس انتخاب حر من جميع الرجال ، والآخر للأعيان يتألف من ثلاث طوائف ، الأولى تستمد حق التمثيل من

الوراثة ، وتنتظم ممثلى الطبقات الأرستقراطية . والثانية محدودة فى رجال خدموا الدولة أو امتازوا فى ميدان العلم أو الثقافة، وهؤلاء يظلون أعضاء مدى الحياة . والثالثة تتألف من أعضاء منتخبين يمثلون أكبر الضرائب ، وللأكاديميا الإمبراطورية أن تختار أربعة أعضاء . ومن حق هذا المجلس أن يرفض أى قرار يصدره مجلس النواب ، كما أن ميزانية الدولة غير خاضعة لسلطة البرلمان بحيث إذا أبى الموافقة عليها أخذت الحكومة بميزانية العام السابق. والوزارة غير مسئولة إلا أمام الإمبراطور ولا تسقط مهما سحب البرلمان ثقته منها .

فالبرلمان اليابانى سلطة صورية ، قد يكون فى وسعها أن تنتقد أو تتحدى ، ولكن أثرها فى اطراد الحوادث شىء لا وجود له . فمثلا فى سنة ١٩٣٦ شكلت وزارة وليدة انتخاب حر فأسقطتها ثورة عسكرية قتل فيها بعض الوزراء والسياسيين والقواد . وفى سنة ١٩٣٧ عين الجنرال أوجاكى رئيساً للوزارة بعد أن أبدته جميع الأحزاب السياسية ولكنه لم يتمكن من مباشرة أعماله لأن الجيش حال دون ذلك .

*

لليابان شخصية مزدوجة : فيها يمتزج التراث القديم من عقائد وأفكار وتقاليد ، بأحدث أساليب العصر الحديث من صناعة وفن ونظام . والقاعدة الخلقية التى تقوم عليها الدولة اليابانية تتمثل فى المعنى القدسى الذى يوصف به الإمبراطور — ابن السماء وسليل إلهة الشمس (أماتراسواوميكامى) وفى المعنى الأبوى الذى يربطه برعيته ربطاً محكماً مصوغاً من أوامر الآلهة . فقدسية الإمبراطور هى الدعامة الأولى فى بناء الدولة اليابانية ، وتليها قدسية الأسرة من حيث كونها أسَّ التماسك الخلقى والاجتماعى فى هيكل الوحدة القومية .

مثل هذه العقائد تطبع فى أذهان الشعب منذ نعومة الأظفار . إن أروع حفل يقام فى كل مدرسة ابتدائية هو ذلك الذى يُتلى فيه النطق السامى عن التربية والتعليم، إذ يتسلم الناظر فى إجلال وخشوع صندوقاً من الخشب المصقول ذا لون أبيض ، ويبرز منه وثيقة ملفوفة فى الحرير الخالص ، ثم يقرأ فى جو مكهرب تسوده الرهبة ما نصه : —

« يا رعاياى ! كونوا أبناء برة محبين لإخوتكم وأخواتكم ، أوفياء لأزواجكم وأصدقائكم ، والتزموا التواضع والاعتدال ، ومدوا يد الخير

للجميع ، واطلبوا العلوم والفنون ، لتقوى فيكم ملكات التفكير والفطنة ، وقوّموا فى أنفسكم مناحى الأخلاق والتهذيب .

ادأبوا على السعى للخير العام ، واعملوا للمصالح الاجتماعية ، واحترموا الدستور دائماً وأطيعوا القانون . فإذا ما بلغكم نذير الخطوب ، ونادتكم صيحة الوطن فاستجيبوا بكل معانى الشجاعة والفداء ، وابذلوا نفوسكم فى سبيل الدولة ، لتصونوا عزتنا وتحرسوا عرشنا الأمبراطورى الذى تزدوج فيه معالى السماء والأرض » .

من هؤلاء التلاميذ من يرقى إلى أرفع مناصب الدولة فيسعد بحضور الحفلات النادرة التى يظهر فيها الإمبراطور بشخصه وجلاله . وما إن يخطو ابن السماء بين الصفوف من القادة وكبار الساسة والأفذاذ حتى يغض هؤلاء من أبصارهم لئلا تقع نظراتهم على طلعته السماوية .

*

هل اليابان دولة ديمقراطية ؟

فكرة قدسية الإمبراطور سد هائل بين نظامها وبين الأنظمة الديمقراطية التى يعد فيها الملك من العنصر البشرى . ثم إن حريات العقل من خطابة ونشر واجتماع بعيدة الغور والمدى فى دول الديمقراطية الحقة بقدر ما هى محدودة فى اليابان بفعل السلطات التى يتولاها البوليس فينفذ منها إلى صميم الحريات ، مهيمناً على شتى الحركات الصادرة من الأفراد والجماعات ، فى حين أن البرلمان الذى هو سلطة التشريع والرقابة فى النظام الديمقراطى ليس فى اليابان سوى جسد بلا روح أو هيكل عظمى بلا لحم ولا دم .

فهل هى دولة ديكتاتورية ؟

ليس فى اليابان طاغية واحد تتركز فى يده سلطات الدولة على النحو النازى أو الفاشيستى أو السوفييتى حيث يحكم الديكتاتور من فوق حزبه الواحد المتحكم ، ويقصر نشاط الصحافة والمسرح والراديو على الترويج لمذهبه والدعاية لأفكاره ، فالكتابة والإذاعة والنشر والخطابة أبواق لا ينفخ فيها سوى الحزب وقائده . أما فى اليابان فلا يوجد قائد أو سياسى بعينه حائز لسلطان الديكتاتور ، ولا يقضى النظام بسياسة إيجابية تفرض أفكاراً بذاتها أو مذهباً بعينه ؛ لأن حرية الكتابة القول مزية سلبية تبيح النقد دون الترويج والدعاية لفريق معين . فبينا

لا تطيق الحكومة الديكتاتورية أبسط ألوان النقد إذ تندفع الصحف اليابانية فى التهجم على الوزارة الحاكمة تقرباً من الرأى العام واستمالة له . كما أنه لا توجد صحيفة بعينها تعد لساناً لأية وزارة من الوزارات ، فالصحافة حرة فى التعبير لا يعوقها عن مساواة نظائرها فى البلاد الديمقراطية سوى هيمنة البوليس عليها . وليس فى اليابان قانون للقذف ، فلا عاصم هناك للوزراء وكبار الوطنيين من لذع الصحافة إياهم وتجريح أشخاصهم أو تشريح سيرتهم والطعن فى سلوكهم ، وفى هذا المضمار تبذ حرية الصحافة اليابانية حرية أية صحافة ديمقراطية .

*

أكبر الظن أن اليابان فيما قبل هذه الحرب الأخيرة لم تتهيأ للنظام الفاشيستى لأنها لم تخسر حرباً كما خسرت ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ، ولم تُفرض عليها معاهدة شديدة الوطأة كمعاهدة ڤرساى يستغلها رجل صلب المراس كما استغلها جبار ألمانيا ، ولم تهدد بخطر أحمر يتخذ من الإضراب العنيف وسيلة لشل الحياة الاقتصادية كما حدث فى إيطاليا .

ثم كيف ينمو جنين الديكتاتورية والبوليس قائم لا ينام ! وأين ذلك الطاغية الذى يتمكن من جذب عدد كاف من الأنصار فى غفلة من البوليس !

أكثر من هذا أن فكرة تقديس الإمبراطور الراسخة فى نفوس المحافظين والطبقة العسكرية كفيلة بالوقوف سداً منيعاً بين أى رجل أو هيأة بذاتها وبين التأييد القومى الجماعى .

السلطة فى اليابان تشع من مختلف الجوانب ، وتلتقى فى شخصية معنوية تتركز فيها صفة الدولة ونظامها الخلقى وتنبعث منها ضروب النشاط والعمران .

الدولة اليابانية لا تتقمص أى شكل من أشكال النظام السياسى المقررة ، ولا تنطبق عليها أقيسة التسميات المصطلح عليها ؛ فهى فى مجموعها أضيق حرية من ديمقراطية بريطانيا وأمريكا ، وأوسع حرية من الدكتاتورية النازية أو الفاشيستية أو السوفيتية . فالأقرب إلى الصواب أن تسمى دولة شبه فاشستية .

محمد كمال أبو على